

الخلاصة

جرى الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية في نيسان ١٩٩٤. وتهدف الاتفاقية إلى استبعاد القيود الجمركية على التجارة وتحويل القيود الكمية إلى قيود جمركية يجري إزالتها بصورة تدريجية وضمن سقف زمني محدد ورفع الدعم عن تجارة المنتجات الزراعية وإزالة القيود على تجارة الخدمات والاستثمار الأجنبي وحماية حقوق الملكية الفكرية، وقد وضعت اتفاقية الجات لتخدم المصالح التجارية للبلدان الصناعية، لذلك ترجح كافة التقديرات أن معظم مكاسب توسيع التجارة الدولية سيكون من نصيب الدول المتقدمة وقليل منها سيكون من حصة البلدان النامية ومنها البلدان العربية.

ولأن البلدان العربية مستورد صاف للمواد الغذائية فإنها سوف تقاسي من ارتفاع أسعار المواد الغذائية بعد إزالة الدعم والإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، ومن المتوقع أن ترتفع تكاليف الإنتاج نتيجة لزيادة تكاليف التكنولوجيا المستوردة من البلدان الصناعية التي تبقى محتكرة لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى أن بعض البلدان العربية مثل مصر وتونس والمغرب وسوريا سوف تخسر نظام الأفضليات الممنوحة لها من قبل دول الاتحاد الأوروبي واليابان وأمريكا ومن غير المحتمل أن تستفيد هذه البلدان من اتفاقية تحرير الخدمات والنفاذ إلى الأسواق الدولية بالصورة التي تتحقق للبلدان الصناعية، على أن بعض البلدان المنتجة للمنسوجات والملابس كمصر والمغرب وتونس يحتمل أن تحقق فوائد محفوفة بمخاطر المنافسة التي تتعرض لها من المنتجين المهمين لهذه السلع من البلدان الآسيوية والصين.

GATT & Its Impact on Arab Countries

Summary

GATT aims at the removal of custom duties, and quantitative barriers on trade and services. It also tries to remove restrictions on foreign investment and protects intellectual property rights gradually. GATT is expected to influence Arab countries. However, we expect its net impact to be negative since it will increase the imported prices of food stuff, after the removal of subsidies on agricultural products. It is also expected that costs of production will hike due to the increase in the cost of imported technology from industrial property rights. Moreover, some Arab countries such as Egypt, Tunisia, Morocco, and Syria are expected to lose some of the privileges to them by EEC, Japan and United States.

Overall, the Arab countries will be less attractive to foreign investment, due to lack of institutions, and appropriate technology. Therefore, other non Arab states are expected to get benefit and attract foreign investment. Also, it is highly unlikely that Arab states will get a great deal of trade in services. However, we cannot deny that Arab states might benefit from the agreement when they get access to international markets, as well as the increase in world demand on oil and petrochemicals as a consequence of opening trade freely.